

AKHER SAA

آخر ساعة

العدد ٤٠٠٣ - ١٣ يونيو ٢٠١١ - ١٢ من شعبان ١٤٣٢ هـ

الثمن ٣ جنيهات



العادلي وزير داخلية غير معطن في حكومة شرف

القائمة الأولى لـ ٦ أبريل تضم ٤٠ ضابطاً من المتورطين وقرار شرف جاء متأخراً

بقتل المتظاهرين ومحاكمتهم بشكل سريع بدايةً من العزل عن الوظيفة والحبس إلى إعدام المتورطين، وأضاف حناج وزارة الداخلية إلى تطهير شامل وكامل من الفساد والرشوة وتغيير الضباط المستشري فيها، مطالباً بإجراءات عاجلة لتعود الوزارة مرة أخرى إلى مهمتها الحقيقية في تأمين الناس لا ترهيبهم.

تطهير وزارة الداخلية هو حل جهاز الشرطة هكذا قال محمد زارع رئيس المنظمة العربية للإصلاح الجنائي وذلك نظراً لشكائها المستمرة والنماذج التي لا تساعد على أي تطهير أو إصلاح لأن الوجوه القديمة هي التي تتحكم في مناصب الوزارة وبالتالي لا أمل في إصلاح يقوم به رجال النظام البيروقراطي الذين كانوا يمارسون الاحتشال والتعذيب والقتل ضد الشعب بأكمله، وأشار إلى أن وزارة الداخلية التي يزيد عددها عن ٢ مليون شخص تعتبر أكبر جهاز إداري في مصر فلا تتصلح معها المسكبات ولا الحلول المؤقتة، ومن ثم لا بد من حلول جذرية لوزارة الداخلية.

ومن جانبها قدمت حركة ٦ أبريل قائمة حصلت عليها "آخر ساعة" تضم ما يقرب من ٤٠ ضابطاً بوزارة الداخلية من مساعدي وزير الداخلية السابق حبيب العادلي.

وقال محمد عادل المتحدث باسم حركة شباب ٦ أبريل: إن هذه القائمة قائمة مبدئية وسوف يتبعها قوائم أخرى ببعض مساعدي وزير الداخلية وضباط معروف عنهم الفساد، وأن الحركة تطالب وزير الداخلية بتطهير الوزارة منه، مؤكداً أن الحركة تفتخ بخلف العيسوي لدعمه في تطهير الداخلية من كل رجال حبيب العادلي والمهملين.



د. حسن نافةة إبراهيم يوسف محمود قطري

د. حسن نافةة: نقيش وهم تأهيل أجهزة وزارة الداخلية إيهاب يوسف: العادلي في السجن ورجاله يتمنون بصناعة القرار

محمود قطري: إقصاء قيادات الصف الأول والثاني والثالث وأعضاء الأعلى للشرطة ومسديري الأمن بالمحافظات ضرورة

وتكشفت القائمة التي أعدها الحركة تورط الضباط في عملية قتل المتظاهرين في جمعة الغضب ٢٨ يناير وتشمل اللواء محمد صادق مدير أمن القاهرة والواء مجدى عبد الغفار نائب رئيس قطاع الأمن الوطني وضباط أمن رجل شرطة السابق، والمعهد علاء، والواء رحل سفرت الشريف الأول، والواء مروان مصطفى المتحدث الإعلامي الداخلية، واللواء يوسف حسن من رجال عملي فايد، وغيرهم من ضباط أمن الدولة لشغل الذين انتقلوا إلى الأمن الوطني.

وقد وزير وحزب الداخلية منصور العيسوي بإصدار حركة تنقيلات الشرطة هذا العام في منتصف يوليو الجاري مشيراً إلى أن الحركة سوف تكون الأبعد في قيادة الوزارة وجميع القيادات، وأوضح العيسوي أن الحركة ستمثل تطهيراً للوزارة الداخلية بشكل كامل، وستشمل إقصاء مئات القوات وتصعيد الرتب القوية بدلاً منهم، مشيراً إلى أن الحركة تم التكبير بها هذا العام لتسكين جميع الضباط في مواقعهم الجديدة مع حلول شهر رمضان في الأول من أغسطس المقبل.

إسراء النمر

تبدل كل ما في وسعها لمحرقة الجهود التي تبذل لتسكين أجهزة الأمن من العودة إلى نمط الحياة الطبيعية وممارسة وظائفها الحيوية في حماية المجتمع والدولة، وأن مصر الثورة تعيش أمسية فضاء القيادات التي تقف سبيلها في قفص الاتهام، تخرج من حضرات المحاكمة رأساً لتلجج إلى مكائنها في الوزارة بعد أن تؤدي لها التجهة العسكرية معاً بعد مزاومة في الثورة تستهدف استهدافها، تمهيداً لتصفيتها والقضاء عليها تماماً، وأنهم قيادات بعينها هي وزارة الداخلية تقف على رأس الثورة المضادة.

بينما أكد د. إيهاب يوسف رئيس جمعية الشرطة والشعب أن رجال العادلي ما زالوا يعينون سياسات الوزارة حتى الآن، ويتمتعون بكل الامتيازات ويتحكمون في صناعة القرار واجل الوزارة، وهو ما يتطابق مع ما قامت الثورة من أجله وهو تطهير البلاد تماماً من النظام السابق، وأتباعه بمن فيهم رجال الداخلية الماسنون، وأشار إلى أن رجال العادلي يسعون لإسار



حبيب العادلي حصام شرف

الداخلية الحالي كسفير لإدارة العامة للانتخابات بوزارة الداخلية وساعداً له للشؤون الإدارية، رغم كل سمواته وجولاته منذ حقوق الإنسان أثناء عمله في جهاز أمن الدولة المنحل، ويعتبر بحسب المراقبين مهتمين الداخلية لتزوير الانتخابات الأخيرة، أما اللواء حمدي عبد الكريم مساعد الوزير للشؤون القانونية فهو الذراع اليمنى للعادلي بحسب بعض المصادر، وشغل في عهده مسؤولية مساعد أول الوزير للإعلام والعلاقات، وإعتره البعض الوزير التنفذي في الوزارة، كما اختار "عيسوي" اللواء صلاح هشام الذي تولى تحت رئاسته "العادلي" مساعد أول الوزير للشؤون الإدارية للشؤون المالية.

يرى د. حسن نافةة استناد السياسة بحكومة القاهرة أنها نعيش بوهم يسمى: "إعادة تأهيل أجهزة وزارة الداخلية" لأنه يبنى على إغراض أن أجهزة الأمن القديمة التي تربت على انتهاك القانون يمكن أن تكون قابلة للتأهيل لترتفع في نفسها عماد دولة القانون التي تسعى لتأسيسها، وأضاف هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن القيادات القديمة المرتبطة بالنظام ووزير الداخلية السابق التزائل هي المسيطرة بالكامل على دواليب العمل في وزارة الداخلية، وأنها تبدل كل ما في وسعها للاقتطاع على الثورة لتتار لتتسار.

وتابع نافةة: هناك بعض القيادات هي الداخلية

القصاص من قسلة المتظاهرين وتطهير جهاز الشرطة من أناب وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي من قبل سبطه في جمعة الثورة أولاً وتأتي به شباب بائير قبل إسقاط رأس النظام.

عكس كل التوقعات لم يذهب رجال حبيب العادلي معه إلى السجن، فلما يمارسون عملهم بنفس الطريقة القديمة التي تزيد من مشاعر الحقد على الداخلية، والأدهى أنهم بدلا من الحفاظ على أدنى درجات الأمن فقد نشروا الفوضى في بلد أحوال ما يكون إلى الأمن الصالح الاتهام كانت تشير إلى الكثيرين من رجال الشرطة الذين تسيبوا في إفراق مبادئ البلاد بدماء الشهداء مثل اللواء جهاد يوسف مساعد الوزير للشؤون القانونية الذي يعد من أهم رجال العادلي وزاعمة القالة، ويقود أجهزات الجيش الأعلى للشرطة حالياً بصفتها أقدمهم، رغم كل ما يلاخذه من اتهامات من حركة الضباط الشرفاء، الذين طالبوا بالتنازل العام وجواز اكتسب غير الشروع بفتح تحقيق معه والتكثف من مصادر لورته.

وحسب تقارير حووم شعيات فساد مالي: حيث أسند له رئاسة إدرات عامة، وهي الإارة العامة للشرطة والبحوث المالية، والإارة العامة لإمداد الشرطة والإارة العامة للأسلحة والخبز، وإارة الخدمات ديوان عام الوزارة والإارة المركزية للحمايات والميزانية، فضلاً عن رئاسته لجلس إدارة المنطقة الصناعية لوزارة الداخلية، ولجنة الاستثمار وهي اللجنة التي تراس جميع مسانيق التأمين الخاصة بالضباط، ورئيس إدارة شركة الفتح للشوحيات والاستثمارات، ورئاسة مجلس إدارة صندوق أراضي ومشروعات وزارة الداخلية السكنية والاستثمارية، ورئاسة مجلس إدارة نادي النيل لضباط الشرطة هذا بالإضافة إلى عضويته بمجلس إدارة شركة كروة للتبول.

بينما يوسف اللواء رفعت قمصان، بالرفاء لوزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي، واستعان به وزير